الأمم المتحدة

A/C.3/62/SR.1

الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون

Distr.: General
13 December 2007
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الأولى

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد وولف ..... (جامايكا)

المحتويات

بيان الرئيس

تنظيم الأعمال

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

07-53150 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

بيان الرئيس

١ - **الرئيس:** أكد على أهمية أعمال اللجنة وأعلن أنه يعتزم إدارة أعمال اللجنة بطريقة نزيهة، ونظرا لكمية العمل المتوقعة، فإنه يطلب من الجميع أن يكونوا مواظبين ومتعاونين.

تنظيم الأعمال (A/62/250، و A/C.3/62/1 و A/C.3/62/L.1، و A/C.3/62/L.1/Add.1 و A/C.3/62/L.1/Add.2)

٢ - **الرئيس:** أعلن أن قائمة المسائل المحالة إلى اللجنة الثالثة ترد في الوثيقة A/C.3/62/1. ويوجه النظر إلى الفرع الثاني من تقرير المكتب (A/62/250)، الذي ينص على التوجيهات المتصلة بإدارة الجلسات. وأكد على ثلاثة توجيهات تتعلق بما يلي: (أ) عدد القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة؛ و(ب) طول القرارات؛ و (ج) ضرورة قيام الوفود بإتاحة وقت كافٍ لتقدير النفقات التي يتعين على الأمانة العامة أن تعدها وعلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة أن تنظر فيها.

٣ - **السيد خان** (سكرتير اللجنة): وجّه انتباه الوفود إلى الوثيقة A/C.3/62/1 المتعلقة بالترقيم الصحيح للنقاط الموضوعة على جدول الأعمال. وأشار إلى أن البند ٦٥ من جدول الأعمال المعنون ''تقرير مجلس حقوق الإنسان'' ما زال قيد الدراسة. وأشار كذلك إلى الإضافة التي تكمل تقرير الأمين العام عن متابعة الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة وما بعدها (A/62/132)، في البند الفرعي (ب) من البند ٦٢ من جدول الأعمال. وأكد أيضا على ضرورة إنهاء اللجنة أعمالها بطريقة ممتدة زمنيا وقبل التاريخ المحدد بالأصل من أجل السماح للجمعية العامة بدراسة التقارير ذات الصلة في الجزء الرئيسي من الدورة. وفي نفس الإطار، طلب من الوفود احترام التوجيهات المتعلقة بتقديم مشاريع القرارات.

٤ - **الرئيس:** وجّه الانتباه إلى ضرورة احترام الجدول الزمني المقترح للعمل، قدر الإمكان. ومن الأهمية بمكان بصفة خاصة، بالنسبة لمشاريع القرارات التي تتطلب عادة مفاوضات مطولة، أن يقوم مقدمو مشاريع القرارات الرئيسيون بإرسالها في أقرب وقت ممكن، والتقيد بالمواعيد النهائية جميعها بصورة دقيقة. وبناء عليه، المطلوب من الوفد التي ستتقدم باقتراحات أن تبلغ سكرتير اللجنة بذلك.

٥ - وقال إنه يعتبر أن اللجنة، وفقا للممارسات الجارية، تود الموافقة على قائمة المقررين الخاصين والخبراء المستقلين التي قرأها سكرتير اللجنة.

٦ - وقد تقرر ذلك.

٧ - **الرئيس:** دعا البلدان التي تود التدخل في موضوع برنامج العمل الوارد في الوثائق A/C.3/62/L.1 و Add.1 و 2 أن يطلبوا الكلمة.

٨ - **السيد بابادودو** (بنن): قال، متحدثا باسم مجموعة الدول الأفريقية، إنه يرى أن الأمين العام بأخذه مبادرة تقديم تقريرين عن حالة حقوق الإنسان في نيبال، وفي شمال أوغندا، تعدى على اختصاصات مجلس حقوق الإنسان، حتى إذا كان يمارس امتيازاته بموجب الميثاق والنظام الداخلي. ومن ناحية أخرى، لا يمنح قرار الجمعية العامة ١٤١/٤٨ ولاية صريحة إلى المفوض السامي لحقوق الإنسان لكي يقدم مثل هذه التقارير. ويرى كذلك أن عرض هذا النوع من التقارير يمكن أن تكون له آثار سلبية على عملية السلام الجارية في هذين البلدين، لا سيما في أوغندا. وعليه فإنه يطلب سحب هذين التقريرين من قائمة الوثائق المقدمة إلى اللجنة لكي تنظر فيها.

٩ - **السيد أموروس نونيز** (كوبا): قال، بعد أن أكد على أن جميع الوفود يجب أن يتاح لها الوقت الكافي لكي تعرب عن آرائها بشأن المسائل المدروسة، إن شكوكا تساوره بشأن ضرورة قيام اللجنة بالبت في التقريرين المذكورين أعلاه.

١٠ - **السيد بوتاغيرا** (أوغندا): إنه ينضم إلى البيان الذي أدلى به ممثل بنن باسم مجموعة الدول الأفريقية، ويطلب سحب التقريرين عن حالة حقوق الإنسان في نيبال وأوغندا اللذين وضعهما المفوض السامي لحقوق الإنسان في قائمة الوثائق المقدمة إلى اللجنة لكي تنظر فيهما، نظرا لأن تقديم مثل هذه الوثائق لم يأت نتيجة طلب من الجمعية العامة أو طلب من مجلس حقوق الإنسان، كما أن قراري الجمعية العامة ١٤١/٤٨ و ٢٥١/٦٠ لا يؤهلان المفوض السامي تقديم مثل هذه التقارير. وأشار إلى أن المفوض السامي يجب أن يقدم تقاريره إلى مجلس حقوق الإنسان أو إذا أراد أن يتحدث أمام الجمعية العامة فيجب عليه أن يمر عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأعرب عن استيائه لأن الدول المعنية لم تبلَّغ مسبقا بذلك وقال إنه يخشى من أن تقديم التقرير عن أوغندا سوف يقوض محادثات السلام الجارية، بالإضافة إلى حسن النية التي أظهرتها الأطراف. وعليه فإن أوغندا تطلب سحب التقرير عن أوغندا من قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة لكي تنظر فيها.

١١ - **السيدة مارتينز** (البرتغال): قالت، متحدثة باسم الاتحاد الأوروبي، بشأن طلب بنن الذي تؤيده أوغندا، إن اللجنة درست في السابق هذا النوع من التقارير وتود من سكرتير اللجنة أن يوضح إذا كان المفوض السامي مؤهلا لتقديم مثل هذه التقارير.

١٢ - **السيد هايي** (باكستان): أشار إلى أن ولاية المفوض السامي لحقوق الإنسان تتمثل في مساعدة الدول الأعضاء والجمعية العامة على تعزيز وحماية حقوق الإنسان في العالم، ويرى أن المفوض السامي غير مؤهل لتقديم وثائق أو تقارير لا تطلبها الجمعية العامة، أو مجلس حقوق الإنسان. وليس من اختصاص المفوض السامي أن يبت في المسائل التي يجب أن تنظر فيها الجمعية العامة. وتؤيد باكستان الطلب الذي قدمته أوغندا وبنن، ويفضل سحب التقريرين المذكورين أعلاه من قائمة الوثائق التي يتعين النظر فيها.

١٣ - **السيد بهاتاراي** (نيبال): قال إنه يؤيد تأييدا كاملا البيان الذي أدلت به بنن باسم مجموعة الدول الأفريقية ويرى أن مجلس حقوق الإنسان لا الجمعية العامة هو الذي يجب أن ينظر في هذين التقريرين.

١٤ - **السيدة شيستاك** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إنها تعتبر اللجنة ذات طابع عام ومن ثم يجب أن تنظر في مسائل حقوق الإنسان وتقارير المفوض السامي لحقوق الإنسان، إذا كان المفوض السامي يرى أن الحالة تستحق أن تنظر فيها اللجنة. وعليه تعترض الولايات المتحدة على سحب التقريرين من قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة لكي تنظر فيها.

١٥ - **السيد خان** (سكرتير اللجنة): قال، ردا على السؤال الذي طرحه البرتغال باسم الاتحاد الأوروبي، إن الأمانة العامة قررت إضافة التقريرين عن حالة حقوق الإنسان في نيبال وأوغندا إلى قائمة الوثائق التي ستدرسها اللجنة استنادا إلى أحكام الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ١٤١/٤٨، الذي يأذن إلى المفوض السامي أن يقدم التقارير حتى إذا كانت هذه التقارير لا تنبثق عن طلب محدد.

١٦ - **السيد بوتاغيرا** (أوغندا): قال إنه يرى، بعد أن استمع إلى موقف الأمانة العامة بشأن المسألة، إن الإجراء الذي اعتمده المفوض السامي ليس هو الإجراء الصحيح، ولا يستند بأي شكل إلى القرارين المذكورين. فهناك من

ناحية مجلس حقوق الإنسان، ومن ناحية أخرى جمعية عامة لديها ولاية محددة. وقال إن الاستشهاد بحق ذي طبيعة شاملة لتبرير تقديم التقارير يقوض جوهر القرارات نفسها. ويرى المتحدث أنه كان يتعين عدم تفسير هذين القرارين بهذا الشكل. وأكد على أنه ليس في نية أوغندا أن تتجنب مناقشة حقوق الإنسان، ولكن ينبغي اتباع الإجراء الملائم. فليس للمفوض السامي الحق في عرض المسألة على هذا النحو. ويرى المتحدث أنه ينبغي البت في المسألة بالتصويت.

١٧ - **السيد بابادودو** (بنن): قال، متحدثا باسم مجموعة الدول الأفريقية، إنه من الصعب عليه أن يفهم التفسير الذي أعطي لقرار الجمعية العامة ١٤١/٤٨ والذي يتعلق بإنشاء مفوضية سامية لحقوق الإنسان. ويقر بأن من امتيازات الأمين العام أن يوجه نظر المجتمع الدولي إلى المسائل التي يعتبرها ملحة، ولكنه يتساءل إذا كان هذا النوع من التقارير يساهم في مناقشات اللجنة الثالثة. وأشار من ناحية أخرى إلى أن مجلس حقوق الإنسان توصل إلى اتفاق بشأن مجموعة من الأحكام لم تُتح للجنة الثالثة بعد فرصة درستها. وعليه فإنه يطلب ألا يعرض هذان التقريران على اللجنة الثالثة أثناء الدورة الثانية والستين.

١٨ - **السيد أموروس نونيز** (كوبا): قال إنه مستعد لإجراء مناقشات جوهرية بشأن تقارير ووثائق معروضة على اللجنة الثالثة وتم التوصل بشأنها إلى اتفاق حكومي دولي. ولكن إذ قررت اللجنة القيام بدراسة تقرير لم يتم التوصل بشأنه إلى مثل هذا الاتفاق، أعرب عدد كبير من الوفود، وفقا للممارسة المتبعة في اللجنة الثالثة، أنها غير مستعدة لدراسة هذا التقرير. ووفقا لسكرتير اللجنة، فإن قرار دراسة هذين التقريرين يستند إلى الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ١٤١/٤٨. غير أنه يأتي بوضوح في بداية هذه الفقرة أن أنشطة المفوض السامي لحقوق الإنسان تتم في إطار اختصاصات وسلطات وقرارات ذات طبيعة عامة صادرة عن الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولجنة حقوق الإنسان. ولكي يتم النظر في أي تقرير، يجب أن يكون بشأنه اتفاق مسبق. وقد أثار البرتغال حالة استثنائية. وإن دراسة اللجنة الثالثة لهذا النوع من التقارير يخلق سابقة. وعلى غرار اعتراض الوفد الأوغندي ووفد بنن، باسم مجموعة الدول الأفريقية، يعترض الوفد الكوبي على قيام اللجنة الثالثة بدراسة هذين التقريرين.

١٩ - **السيد سعيد** (السودان): أكد على أنه لا يقبل الرد الذي قدمه سكرتير اللجنة، لأن تفسير القرارات التي تعتمدها الوفود ليس من اختصاصه، كما أنه لا يستطيع أن يحل محل الدول الأعضاء. والأمر يتعلق بسابقة خطيرة جدا. فالمفوض السامي هو في خدمة الدول الأعضاء، غير أن هناك جهودا تبذل من أجل إعطائه دورا يتجاوز اختصاصاته. وإن قرار الأمانة العامة بعرض هذين التقريرين لكي تدرسهما اللجنة الثالثة كان ينبغي أن يتم بالتشاور مع الدول الأعضاء. وعليه فإن رئيس اللجنة الثالثة يجب أن يلعب دوره، شأنه في ذلك شأن المكتب. ويتعين اتخاذ قرار بشأن المسألة.

٢٠ - **السيدة مارتينز** (البرتغال): اقترحت تأجيل اتخاذ قرار بشأن إدراج هذين التقريرين في الوثائق المعروضة على اللجنة الثالثة من أجل إتاحة الوقت للمكتب ولمختلف المجموعات بإجراء مشاورات.

٢١ - **السيد بابادودو** (بنن): قال، في رد فعله على الاقتراح الذي قدمته ممثلة البرتغال، إن مجموعة الدول الأفريقية لا تؤيد فكرة تأجيل البت في هذه المسألة. وكل ما يريده هو سحب هذين التقريرين من قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة الثالثة لكي تنظر فيها.

٢٢ - **الرئيس**: أشار إلى أن وفد بنن، باسم مجموعة الدول الأفريقية، وبتأييد من أوغندا وباكستان والسودان وكوبا ونيبال، يطلب عدم ذكر الوثيقتين A/62/346 (تقرير المفوض

السامي لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في نيبال) وA/62/347 (تقرير المفوض السامي لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في أوغندا) في الوثيقة A/C.3/62/L.1/Add.2.

٢٣ - **السيدة شيستاك** (الولايات المتحدة الأمريكية): أعلنت أنها غير مستعدة للبت في هذه المسألة وتؤيد اقتراح الاتحاد الأوروبي الذي يسمح للوفود بطلب تعليمات من عواصمها.

٢٤ - **السيدة بليت** (كندا) بتأييد من **السيدة كولشوس** (النرويج): قالت إنها تؤيد اقتراح البرتغال بتأجيل البت في المسألة.

٢٥ - **السيد روغاشيف** (الاتحاد الروسي): اقترح الاستماع إلى الوفود المهتمة بصورة مباشرة بالمسألة. وذكر أنه يجب حتما على اللجنة الثالثة البت في المسألة إذا أرادت أن تنهي أعمالها في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر.

٢٦ - **السيد بابادودو** (بنن): قال إنه ليس لديه تفويض من جماعة الدول الأفريقية بشأن إرجاء البت في المسألة ولذلك فإنه يطلب تعليق الأعمال لكي يستشير جماعته.

٢٧ - تم تعليق الجلسة في الساعة ١١/٤٥ وتم استئنافها في الساعة ١١/٥٠.

٢٨ - **السيد بابادودو** (بنن): قال إن جماعة الدول الأفريقية بعد إجراء المشاورات قررت التمسك بموقفها ألا وهو سحب التقريرين بلا قيد أو شرط من قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة الثالثة في دورتها الثانية والستين.

٢٩ - **السيدة ماتيز** (البرتغال): قالت إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بعد إجراء المشاورات، طلبت مهلة من أجل اتخاذ قرار بشأن المسألة. فالأمر يتعلق باقتراح جديد، وتطبيقا للمادة ١٢٠ من النظام الداخلي، ينبغي إطلاع الوفود على أي اقتراح جديد قبل عرضه على اللجنة الثالثة ولم يكن الأمر كذلك.

٣٠ - **السيد فينيي** (سويسرا): أيد فكرة إرجاء أي قرار يتصل باقتراح ممثل بنن، ويرى شأنه في ذلك شأن البرتغال أنه من الحكمة إحالة المسألة إلى المكتب لكي يقترح حلا قبل اتخاذ أي قرار بهذا الشأن.

٣١ - **السيد خان** (سكرتير اللجنة): طلب من ممثلة البرتغال أن توضح إذا كانت تعتزم، استشهادا بالمادة ١٢٠ من النظام الداخلي، أن تقدم اقتراحا في إطار هذا البند. وإذا كانت هذه هي نيتها، فينبغي أن تبت اللجنة في الموضوع مباشرة.

٣٢ - **السيدة مارتيز** (البرتغال): أوضحت أنها استشهدت بالمادة ١٢٠ لكي يتم إعطاء مهلة الـ ٢٤ ساعة المنصوص عليها من أجل دراسة أي اقتراح جديد.

٣٣ - **السيد أموروس نونيز** (كوبا): أكد، متكلما في نقطة نظام، أن الاقتراح الذي تدرسه اللجنة قد تم توزيعه في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ وعلى هذا الأساس فقد تم تسجيله رسميا في هذا التاريخ.

٣٤ - **السيدة مارتيز** (البرتغال): قالت إن الاقتراح الجديد الذي أشارت إليه لا يتعلق بالوثيقة A/C.3/62/L.1/Add.2 ولكن بالاقتراح الذي قدمه ممثل بنن، باسم مجموعة الدول الأفريقية فيما يتعلق بسحب تقريري المفوض السامي من قائمة الوثائق التي ستعرض على اللجنة.

٣٥ - **الرئيس**: إذ لاحظ أنه لا يوجد اتفاق بشأن اقتراح البرتغال، سأل مرة أخرى، إذا كانت اللجنة ترغب في سحب الوثيقتين A/62/346 و A/62/347 من القائمة المنشورة تحت الرمز A/C.3/62/L.1/Add.2.

٣٦ - **السيدة مارتيتز** (البرتغال)، بتأييد من السيد **فينيي** (سويسرا): استشهدت مرة أخرى بالمادة ١٢٠ من النظام الداخلي وكررت التأكيد على أن الاتحاد الأوروبي غير مستعد أن يبت في الطلب الذي عرضه ممثل بنن باسم مجموعة الدول الأفريقية، أو التصويت عليه، وتطلب مرة أخرى مهلة ٢٤ ساعة. وأضافت أن معرفة آراء المفوض السامي لحقوق الإنسان حول أسباب عرض هذين التقريرين أمر مفيد من أجل البت في هذه المسألة.

٣٧ - **السيدة بارك إ.** (جمهورية كوريا): قالت إنها تخشى أنها لن تستطيع البت في المسألة بدون استشارة عاصمتها.

٣٨ - **السيد أشيكي** (اليابان): أعرب عن رغبته في إتاحة الوقت الكافي للحصول على تعليمات من عاصمته. ويود مرة أخرى أن يوضح المفوض السامي لحقوق الإنسان السبب الذي من أجله يريد أن يقدم هذين التقريرين.

٣٩ - **السيد بوتاغيرا** (أوغندا): قال إنه يلوم ممثلة البرتغال على المأزق الذي تسببت فيه بشأن الجزء الثاني من المادة ١٢٠ من النظام الداخلي. ويطلب أن تقدم اقتراحا وأضاف أنه لا يود تأجيل المناقشة.

٤٠ - **السيد ريتير** (ليختنشتاين): قال إنه يساوره انطباع بأنه وقع في فخ لأن الاقتراح الذي قدمه ممثل بنن يعدل بشكل أساسي القواعد التي اعتمدتها اللجنة السنة الماضية عندما اتخذت قرارا بشأن التقرير المتعلق بنيبال الذي قدمه المفوض السامي لحقوق الإنسان. فقد أحاطت اللجنة بالفعل علما بالتقرير دون أي اعتراضات. ونظرا لأن تغيير سابقة ينبغي أن يتم بعد دراستها بإمعان، لا يستطيع وفد ليختنشتاين أن يبت في المسألة على الفور. وبما أن المسألة هامة، يقترح الوفد على المكتب أن يوضح السبب الذي من أجله لم يعد حل السنة الماضية ملائما.

٤١ - **السيدة فيلير** (المكسيك): قالت إنها على غير استعداد أن تتخذ قرارا بشأن مسألة حساسة وتود، شأنها في ذلك شأن البرتغال، الحصول على معلومات تكميلية من المفوض السامي لحقوق الإنسان من أجل فهم سبب عرض هذين التقريرين على الجمعية العامة لدراستهما، وسبب عرض تقرير نيبال السنة الماضية.

٤٢ - **السيدة مولاروني** (سان مارتن): أيدت الاقتراحات التي قدمتها البرتغال باسم الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى اقتراحات سويسرا وليختنشتاين.

٤٣ - **السيدة بي** (أوروغواي): إذ تحدثت باسم السوق المشتركة للجنوب، طلبت مزيدا من الوقت للبت في المسألة.

٤٤ - **السيدة شيستاك** (الولايات المتحدة الأمريكية): طلبت، شأنها في ذلك شأن الوفود الأخرى، مهلة من الزمن للبت في الاقتراح الذي قدمه مكتب بنن. وواضح أن اللجنة لم تتوصل إلى توافق للآراء بشأن سحب التقريرين من القائمة.

٤٥ - **الرئيس:** قال إنه لا يوجد توافق للآراء بشأن سحب التقريرين من القائمة، ولا يوجد كذلك توافق للآراء بشأن فكرة تأجيل البت في هذه المسألة.

٤٦ - **السيدة كولشوس** (النرويج): رأت، شأنها في ذلك شأن الرئيس، أنه لا يوجد اتفاق بشأن اقتراح البرتغال، ولكن من الواضح أنه لا يوجد توافق للآراء بشأن اقتراح ممثل بنن كذلك. وأعربت عن استيائها من أن المناقشة أخذت وقتا طويلا وترى أنه من المؤسف أن تبدأ أعمال اللجنة بالتصويت على هذه المسألة. وأعربت عن رغبتها في إعطاء مهلة من الزمن إلى الوفود لكي تستشير عواصمها.

٤٧ - **السيدة بليت** (كندا): قالت إنها تود، قبل البت في مسألة حساسة لم يثر بشأنها أي اعتراض في الدورة السابقة، إتاحة مهلة إضافية لدراسة هذه المسألة واستشارة حكومتها.

وتود كذلك الاستماع إلى توضيحات من المفوض السامي لحقوق الإنسان، وأشارت إلى أنه يتعين على المكتب أن يدرس المسألة بطريقة متعمقة أكثر. وأيدت المتكلمة تأييدا قويا طلب التأجيل الذي قدمته البرتغال.

٤٨ - **السيد بهاتاراي** (نيبال): أوضح أن اللجنة تلقت في السابق بعض التقارير التي لم يسمح الوقت لمجلس حقوق الإنسان بدراستها، غير أنه ينبغي ألا تحل اللجنة محل هذه الهيئة، ولذلك فإن وفد نيبال يؤيد اقتراح بنن.

٤٩ - **السيدة الحلبي** (الجمهورية العربية السورية): قالت إنها تؤيد كذلك اقتراح بنن. والواقع أن الجمهورية العربية السورية شجعت دائما الحوار بشأن مسائل حقوق الإنسان وعدم وضعها على جدول أعمال اللجنة. وترى المتكلمة أن البت في هذين التقريرين هو من اختصاص الأمين العام أو مجلس حقوق الإنسان وهي الهيئة التي تم إنشاؤها في الآونة الأخيرة وعليه فإنها ترفض تعريض أعمالها للخطر.

٥٠ - **السيدة ساباغ** (شيلي): قالت إنه ينبغي دراسة هذه المسألة دراسة متعمقة. ومن أجل اتخاذ قرار مستنير يتفق مع الممارسات المتبعة، تود ممثلة شيلي الحصول على معلومات من المفوض السامي لحقوق الإنسان الذي يؤيده بلده تأييدا شديدا، كما تود إتاحة مهلة إضافية لغرض القيام بمشاورات.

٥١ - **السيد بابادودو** (بنن): قال، متحدثا باسم مجموعة الدول الأفريقية، إن البرتغال تستشهد خطأ بالمادة ١٢٠ من النظام الداخلي، ويمكن بسرعة أكبر إنهاء المناقشات حول اقتراحه الذي تدعمه من أوغندا وباكستان والسودان وكوبا ونيبال.

٥٢ - **السيدة شيستاك** (الولايات المتحدة الأمريكية): أثارت نقطة نظام وطلبت تعليق الجلسة بموجب المادة ١١٨ من النظام الداخلي من أجل إجراء مشاورات، نظرا للطبيعة الحساسة للقرار الذي ينبغي اتخاذه.

٥٣ - وقد تم إجراء تصويت مسجل بشأن نقطة النظام التي أثارتها الولايات المتحدة في إطار المادة ١١٨ من النظام الداخلي.

المؤيدون:

الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، أفغانستان، ألمانيا، أندورا، أوروغواي، أوكرانيا، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، باراغواي، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنما، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا، بيرو، تركيا، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، الدانمرك، رومانيا، سان مارينو، السلفادور، سلوفينيا، سنغافورة، السويد، سويسرا، شيلي، صربيا، العراق، عمان، غواتيمالا، فرنسا، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فنلندا، قبرص، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، لاتفيا، ليتوانيا، ليختنشتاين، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موزامبيق، موناكو، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

المعارضون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، إريتريا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أنغولا، أوزبكستان، أوغندا، جمهورية إيران الإسلامية، باكستان، البحرين، بربادوس، بروني دار السلام، بنغلاديش، بنن، بوتان، بوتسوانا، بيلاروس، تايلند، توغو، تونس، الجزائر، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية تترانيا المتحدة، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية

الشعبية، جنوب أفريقيا، جيبوتي، دومينيكا، زامبيا، زمبابوي، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت لوسيا، سري لانكا، السنغال، سوازيلند، السودان، سيراليون، الصين، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غينيا، الفلبين، فييت نام، قطر، كوبا، كوت ديفوار، الكونغو، كولومبيا، الكويت، كينيا، ليسوتو، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، ملاوي، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، ميانمار، ناميبيا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، الهند، اليمن.

الممتنعون عن التصويت:

أذربيجان، وإكوادور، وأنتيغوا وبربودا، وبالاو وبليز، وترينيداد وتوباغو، وتونغا، وجامايكا، وجزر البهاما، والجمهورية الدومينيكية، وسورينام، وغيانا، وهايتي.

٥٤ - تم رفض نقطة النظام بأغلبية ٧١ صوتا مقابل ٦٥ صوتا وامتناع ١٣ عضوا عن التصويت.

٥٥ - **السيدة شيستاك** (الولايات المتحدة الأمريكية): إذ اعترضت على إزالة الإشارة إلى الوثيقتين A/62/346 و A/62/347 من الوثيقة A/C.3/62/L.1/Add.2، طلبت إجراء تصويت مسجل بشأن اقتراح بنن.

٥٦ - **السيدة مارتيتز** (البرتغال): قالت، متحدثة باسم الاتحاد الأوروبي، إنها تود أن تستفيد من مهلة زمنية إضافية من أجل دراسة اقتراح بنن، في ضوء التوضيحات التي يمكن أن يقدمها المفوض السامي لحقوق الإنسان. فإنّ عرض المفوض السامي هذين التقريرين عن حالة حقوق الإنسان في نيبال وأوغندا على اللجنة، كما أشار إلى ذلك سكرتير اللجنة، سبب كافٍ لعدم إزالة الإشارة إليهما في الوثيقة A/C.3/62/L.1/Add.2. وعليه فإن البرتغال سوف تصوت ضد اقتراح بنن.

٥٧ - **السيد فيشي** (فرنسا): قال إنه ينضم إلى موقف البرتغال، ويعترف بشرعية أي اقتراح يتعلق بإزالة أي إشارة، ولكنه يرى أنه ينبغي احترام طلبات الوفود إتاحة مهلة إضافية.

٥٨ - **السيد فريك** (ألمانيا): قال إنه ينضم إلى موقف البرتغال، فينبغي أن يتاح وقت للوفود لكي تستشير حكوماتها. ويعرب عن أسفه لأن المفوض السامي لحقوق الإنسان لم يستطع أن يتحدث بشأن المسألة. وسوف تصوت ألمانيا ضد اقتراح بنن.

٥٩ - **السيد أموروس نونيز** (كوبا): قال مستندا إلى الفقرة ٤ من القرار ١٤١/٤٨ التي عرّفت فيها الجمعية العامة ولاية المفوض السامي لحقوق الإنسان. وأوضح أنه يحق لأعضاء اللجنة أن يبدوا رأيهم في مدى ملاءمة المسائل التي يعرضها المفوض السامي. وبناء عليه، فإن الوفد الكوبي سوف يصوت تأييدا لاقتراح بنن.

٦٠ - **السيد ريتير** (ليختنشتاين): قال إن وفده غير المعزز لن يستطيع أن يتلقى بسرعة مثل الوفود الأخرى تعليمات من حكومته. وعليه فإنه مضطر إلى أن يرفض اقتراح بنن.

٦١ - **السيدة فان بيست** (هولندا) بتأييد من السيد **كينغستون** نيوزيلندا: أعربت عن أسفها لأنه ليس للوفود الوقت الكافي للتشاور فيما بينها والتشاور مع حكوماتها، فضلا عن المفوض السامي، وتفضل كثير من الدول اتخاذ قرار فيما بعد. وبالإضافة إلى ذلك، إذا تم إجراء مشاورات مع الوفود المعنية، فإن المسألة يمكن أن تحل على نحو يكون تأثيرها قليلاً على أعمال اللجنة. وسوف يصوت وفدا هولندا ونيوزيلندا ضد اقتراح بنن.

٦٢ - **السيدة بارك** (جمهورية كوريا): قالت استناداً إلى النظام الداخلي إنه ينبغي إطلاع الوفود في وقت مبكر بما فيه

الكفاية على الاقتراحات المتعلقة بالمسائل الهامة. وعليه فإنها مضطرة إلى التصويت ضد اقتراح بنن.

٦٣ - **السيدة بليت** (كندا) ثم السيد **أشيكي** (اليابان): ذكرا أنهما لن يستطيعا لنفس الأسباب إلا أن يصوتا ضد اقتراح بنن.

٦٤ - **السيدة كروس** (المملكة المتحدة): انضمت إلى المتحدثين السابقين فأعربت عن أسفها لضرورة إجراء تصويت وعدم إتاحة وقت كاف للوفود. وعلى الرغم ما لمناقشة اقتراح بنن من أهمية إلا أنها سوف تصوت ضده.

٦٥ - **السيد ستوراتشي** (إيطاليا): قال إنه يود أن يستشير حكومته من أجل اتخاذ قرار مستنير بشأن المسائل التي يعتبرها مهمة. وعلى الرغم من اعترافه بشرعية اقتراح بنن إلا أنه مضطر إلى التصويت ضده.

٦٦ - **السيد ماكانغا** (غابون): أثار نقطة نظام واقترح إجراء التصويت الذي طلبته الولايات المتحدة لأن المواقف المختلفة أصبحت واضحة.

٦٧ - **السيد كسوداي** (هنغاريا): انضم إلى السيدة **مولاروني** (سان مارتن) وأشار إلى أن الوفود لن تستطيع التشاور مع حكوماتها وأن مهلة زمنية إضافية كان يمكن أن تسمح بالتوصل إلى اتفاق. وعليه فإن الوفد الهنغاري شأنه في ذلك شأن وفد سان مارتن سوف يصوت ضد اقتراح بنن.

٦٨ - **السيدة فيلير** (المكسيك): قالت إذ إنها تحترم الاقتراح التي قدمته مجموعة الدول الأفريقية، إلا أنها سوف تتخذ موقفا مطابقا. وأعربت عن أسفها لعدم توفر وقت كاف وعدم الاستماع إلى توضيحات المفوض السامي لحقوق الإنسان. وأوضحت ممثلة المكسيك أن المفوض السامي لا يخضع لسلطة مجلس حقوق الإنسان ويتعاون دائما مع اللجنة الخامسة. وعليه فإن المكسيك سوف تصوت ضد اقتراح بنن.

٦٩ - **السيد غيبونز** (أيرلندا): أضاف أن المفوض السامي لحقوق الإنسان مؤهل لتقديم تقارير إلى اللجنة و لم يخلق ذلك مشكلة في الدورة السابقة. وبما أنه لم يتم توفير مهلة إضافية فإن أيرلندا سوف ترفض اقتراح بنن.

٧٠ - **السيد روغاشيف** (الاتحاد الروسي): أشار إلى أن جميع هيئات الأمانة العامة ينبغي أن تتقيد بولايتها، وأن تقرير نيبال المعتمد السنة الماضية تم في ظروف مختلفة. وعلى الرغم من أنه يحق للوفود أن تطلب الحصول على مزيد من المعلومات، إلا أنه من المهم أيضاً متابعة أعمال اللجنة دون انتظار. وسوف يصوت ضد اقتراح بنن وإن كان لا يرى أن هناك ضرورة لإجراء مثل هذا التصويت.

٧١ - **السيدة مالينوفسكا** (ليتوانيا): قالت إنها كانت تود أن يتوفر وقت كاف وتستمع إلى توضيحات المفوض السامي لحقوق الإنسان. وسوف تصوت ضد اقتراح بنن.

٧٢ - **السيد فينيي** (سويسرا) بدعم من السيد نيهون (بلجيكا): قال إنه كان يود أن تحال المسألة إلى المكتب لكي يجد حلا توافقياً. وأضاف أن المفوض السامي لحقوق الإنسان مؤهل لإطلاع الجمعية العامة على أعماله وطلب تأجيل اقتراح بنن لمدة ٢٤ ساعة. وإلا فإنه سوف يرفض الاقتراح المذكور.

٧٣ - **السيدة الحلبي** (الجمهورية العربية السورية): تعهدت أن تطبق أحكام الفقرة الرابعة من القرار ١٤١/٤٨ وسوف تصوت تأييدا لاقتراح بنن.

٧٤ - **السيد فيريلي** (سلوفينيا): أعرب عن استغرابه من اقتراح بنن، وأعرب عن أسفه للتسرع في هذا الموضوع وسوف يصوت ضد هذا الاقتراح، لأنه لا يستطيع استشارة حكومته بسرعة والحصول على معلومات إضافية.

٧٥ - **السيد هارمانفسكي** (سلوفاكيا): أعرب عن أسفه العميق لأن عمل اللجنة تطور بهذا الشكل. ولو كان حاضرا

أثناء التصويت على اقتراح الولايات المتحدة المقدم في إطار المادة ١١٨ من النظام الداخلي لصوت على تعليق الجلسة. وأضاف أنه سيرفض اقتراح بنن.

٧٦ - **السيدة روبليس كارتيس** (إسبانيا): قالت إنها كانت تود استشارة حكومتها، والاستماع إلى توضيحات المفوض السامي. ولن يصوت الوفد الإسباني تأييدا لاقتراح بنن.

٧٧ - **السيدة شيستاك** (الولايات المتحدة الأمريكية): أوضحت أنها تقدم بيانا عاما، فأعربت عن أسفها الشديد لطريقة العمل المتبعة في هذه الجلسة. وقالت إنها تنضم إلى الوفود التي تؤيد عقد مشاورات وأوضحت أن إزالة الإشارة إلى الوثيقتين A/62/346 و A/62/347 يتناقض مع ولاية اللجنة المكلفة بدراسة حالة حقوق الإنسان في العالم. ويرجو وفد الولايات المتحدة من الرئيس ألا يفرض إجراء تصويت ولكن في حالة إجرائه فإن وفد الولايات المتحدة يحتفظ بحقه بتعليل تصويته قبل التصويت وسوف يصوت ضد اقتراح مجموعة الدول الأفريقية.

٧٨ - **السيدة تشولاكوفيتش** (البوسنة والهرسك): انضمت إلى ليختنشتاين وسوف تصوت ضد اقتراح بنن.

٧٩ - **السيدة بونكسنيني** (ليتوانيا): قالت إنها تشاطر قلق بعض الوفود فيما يتعلق بإشاعة إضافة بنود جديدة إلى جدول الأعمال، وأشارت إلى أنها سوف ترفض اقتراح بنن.

٨٠ - **السيدة دولاكوفا** (الجمهورية التشيكية): أشارت إلى أن دراسة تقرير عن نيبال السنة الماضية لم يخلق أي مشكلة. وأشارت إلى التعاون الذي يسود عادة أعمال اللجنة. وأعربت عن أسفها لأن المكتب لم يساهم مساهمة أكبر في تسوية المسألة وقالت إنها سوف تصوت ضد اقتراح بنن.

٨١ - **السيدة فالتشانوفا** (بلغاريا): أعربت عن خيبة أملها للطريقة التي يتم بها إجراء أعمال اللجنة منذ بدايتها. وكانت تود على غرار المتحدثة السابقة أن تستشير حكومتها وتستمع إلى توضيحات المفوض السامي لحقوق الإنسان. وعليه فإن بلغاريا سوف تصوت ضد اقتراح بنن.

٨٢ - **السيد هايسيل** (النمسا): أعرب عن أسفه لاضطراره اتخاذ قرار سريع بشأن مسألة كانت موضع توافق للآراء في الدورة السابقة لا سيما أنه لن يستطيع أن يستمع إلى توضيحات المفوض السامي واتخاذ قرار مستنير. وعليه فإنه مضطر إلى أن يرفض اقتراح بنن.

٨٣ - **السيدة نيكوليسكي** (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة): قال إنه سوف يصوت ضد اقتراح بنن لأنه لم يستطع أن يجري المشاورات اللازمة.

٨٤ - **السيدة تولومانوسكا** (السويد): إذ أعربت عن استيائها من هذه النقطة الأخيرة ومن طول المناقشة بشأن اقتراح بنن، أشارت إلى أنها انضمت إلى البيان الذي أدلت به ممثلة البرتغال باسم الاتحاد الأوروبي، وسوف ترفض الاقتراح المذكور.

٨٥ - **السيد تشيوروبيا** (رومانيا): قال إنه سيتصرف بنفس الطريقة ويأسف لطول المناقشة الجارية ولأنه لم يستطع التشاور مع حكومته.

٨٦ - **السيد خافيراج** (ألبانيا): اشتكى أيضا من عدم توفر الوقت والإمكانيات. وعليه فإن ألبانيا سوف تصوت ضد اقتراح بنن.

٨٧ - **السيدة كاليوليت** (إستونيا): قالت إنها غير قادرة على استشارة حكومتها، وعليه فإنها مضطرة إلى رفض اقتراح بنن شأنها في ذلك شأن **السيد غرونيت** (الدانمرك) الذي يرفض إرغامه على التصويت.

٨٨ - **السيدة بي** (أوروغواي): قالت إنها ما زالت تنتظر ردا من عاصمتها.

٨٩ - **السيد أكسين** (تركيا): أثار نقطة نظام وأشار إلى أن الرئيس لم يطلب إذا كانت هناك وفود تريد تعليل تصويتها قبل التصويت.

٩٠ - **السيد هايي** (باكستان): أثار أيضا نقطة نظام، فأشار إلى المادة ١٢٨ من النظام الداخلي التي تنص على أنه لا يحق لأية دولة أن تأخذ الكلمة مرتين قبل التصويت.

٩١ - **السيد فريك** (ألمانيا): أثار أيضا نقطة نظام فأشار إلى أنه لم يعد هناك بيانات عامة للإدلاء بها وتستطيع اللجنة الآن الاستماع إلى الشرح الذي تود الوفود أن تقدمه قبل التصويت.

٩٢ - **السيد خان** (سكرتير اللجنة): أشار إلى أن الإجراءات تختلف عن الممارسة المتبعة لأن التصويت لا يتعلق بمشروع قرار.

٩٣ - **السيدة شيستاك** (الولايات المتحدة): أثارت نقطة نظام فأيدت بيان ألمانيا وقالت إنها تود تعليل تصويتها قبل التصويت في الجلسة التالية.

٩٤ - **السيد فاتي** (غامبيا): أثار بدوره نقطة نظام، وطلب عدم تعطيل التصويت كما ينص على ذلك النظام الداخلي إلا إذا كان هناك اعتراض بشأن إجراء التصويت نفسه.

٩٥ - تم إجراء التصويت المسجل حول حذف الإشارة إلى الوثيقتين A/62/346 و A/62/347 من الوثيقة A/C.3/62/L.1/Add.2.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وإريتريا، والإمارات العربية المتحدة، وأنتيغوا وبربودا، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوزبكستان، وأوغندا، وجمهورية إيران الإسلامية، وباكستان، والبحرين، وبربادوس، وبروني دار السلام، وبنغلاديش، وبنن، وبوتان، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو وبيلاروس، وتايلند، وتوغو وتونس، والجزائر، والجماهيرية العربية الليبية، وجمهورية تترانيا المتحدة، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب أفريقيا، وجيبوتي، وزامبيا، وزمبابوي، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت لوسيا، وسري لانكا، وسنغافورة، والسنغال، وسوازيلند، والسودان، وسيراليون، والصين، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وفييت نام، وكازاخستان، والكاميرون، وكوبا، وكوت ديفوار، والكونغو والكويت، وكينيا، ولبنان، وليسوتو ومالي، وماليزيا، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، وملاوي، وملديف، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، وموزامبيق، وميانمار، وناميبيا، ونيبال، والنيجر، ونيجيريا، ونيكاراغوا، والهند، واليمن.

المعارضون:

الأرجنتين، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وألبانيا، وألمانيا، وأندورا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وأيسلندا، وإيطاليا، وباراغواي، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبنما، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبيرو والجمهورية التشيكية، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والدانمرك، ورومانيا، وسان مارينو والسلفادور، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، و شيلي، و صربيا وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وكرواتيا، وكندا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا،

وليختنشتاين والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومولدوفا وموناكو والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان.

الممتنعون عن التصويت:

الأردن، وإكوادور، وأوروغواي والبرازيل، وبليز، وبوليفيا، وتركيا، وترينيداد وتوباغو وجامايكا، وجزر البهاما، والجمهورية الدومينيكية، وسورينام، وعمان، وغواتيمالا، وغيانا، وقطر، وكولومبيا، ومنغوليا، وهايتي، وهندوراس.

٩٦ - تم اعتماد الاقتراح بأغلبية ٧٦ صوتا مقابل ٥٤ صوتا وامتناع ٢٠ عضوا عن التصويت.

٩٧ - **السيد خان** (سكرتير اللجنة): أوضح أنه بموجب المادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة، لم يُسمح لليبريا بالاشتراك في التصويت.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٠.